مستلات من بطون الكتب (١)

القواعد والضوابط العقدية وما يتعلق بها

مما ذكره الشيخ محمد بن عثمين في شرحه للعقيدة الواسطية

استخرجها ورتبها

د. عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكر



القواعد والضوابط العقدية

وما يتعلق بها



ح عبدالرحمن بن علي بن محمد العسكر، ١٤٤٦هـ

العسكر، عبدالرحمن بن علي بن محمد

القواعد والضوابط العقدية وما يتعلق بها مما ذكره الشيخ محمد ابن عثيمين في شرحه للعقدية الواسطية/ عبدالرحمن بن علي بن محمد العسكر - ط١، الرياض- ١٤٤٦هـ

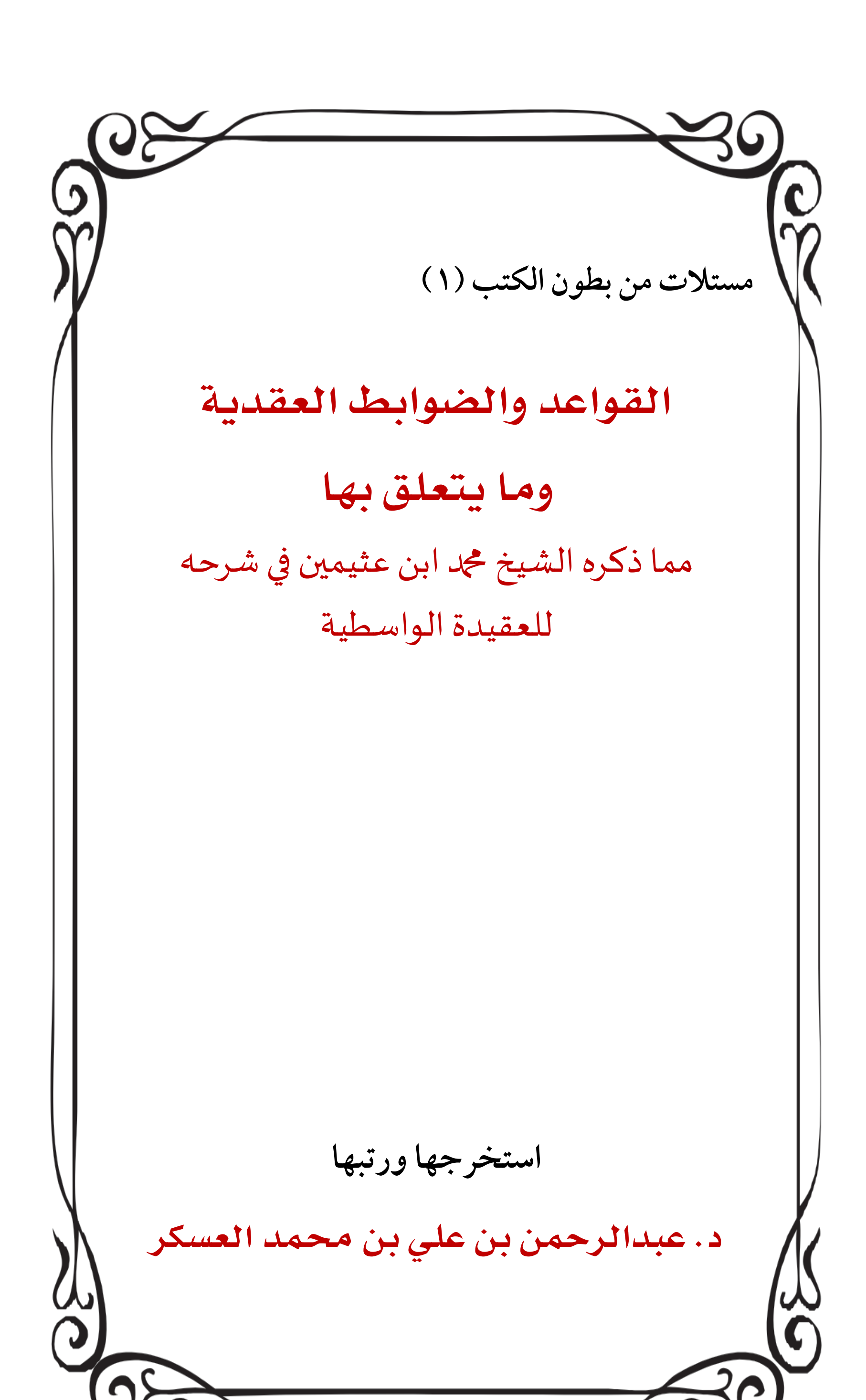
ص:٩٧؛ سم: ١٤×٢١

رقم الإيداع: ١٠٠١٧/ ١٤٤٦

ردمك: ٣- ٥٧٦٥- ٠٥- ٦٠٣- ٩٧٨

الطبعة الأولىٰ

١٤٤٦هـ- ٢٠٢٥م



مستلات من بطون الكتب (١)

القواعد والضوابط العقدية
وما يتعلق بها

مما ذكره الشيخ محمد ابن عثيمين في شرحه
للعقيدة الواسطية

استخرجها ورتبها

د. عبدالرحمن بن علي بن محمد العسكر


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة السلسلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن جرد المطولات مسلك من مسالك قراءة الكتب، ومما ينبغي أن لا يغفله طالب العلم؛ لما فيها من تعدد المعارف وتوسيع المدارك، وهي فرصة لاستخراج مكنون تلك المطولات من الفوائد والفرائد، ومعرفة طرائق المصنفين في تآليفهم واصطلاحهم فيها، إلىٰ غير ذلك من الفوائد.

وقد يسر الله لي جرد كتب عدة، ثم انشغلت بصوارف الوظيفة، ثم منَّ الله علينا مع مجموعة من الطلاب قراءة عدد من الكتب؛ قراءة جرد، للاستفادة منها، والتعليق أحيانًا علىٰ ما يحتاج إلىٰ تعليق.

وقد كان من طريقتي عند القراءة: جمع بعض الفوائد والنظائر التي تظهر من القراءة، وإبراز ما يمكن إبرازه منها، لينتفع الناس بها، كما انتفعوا بأصلها.

وقد تنوعت الكتب التي يسَّر الله قراءتها في عدة فنون، فمما أنهيته قديمًا:

كتاب: «فتح الباري في شرح صحيح البخاري» لابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكنت بدأت في قراءته عام ١٤١٦هـ، أثناء عملي في محافظة الجبيل[(١)]، وقد استخرجت من قراءتي منه عددًا من الفوائد، منها: حصر المواضع التي تعقَّب فيها الحافظ ابن حجر علىٰ الحافظ عبدالغني المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «عمدة الأحكام»، وقد اجتمع لي منها ما يزيد علىٰ خمسين موضعًا تقريبًا، ولعلها أن تخرج مفردة.

ومنها كتاب: «البداية والنهاية» لابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد بدأت به في نفس العام -المذكور آنفًا-، ومما استخرجته من خلال الجرد، مسائل فقهية ذكرها المؤرخون في كتبهم، وهي في الغالب مسائل كان لها شأن في حياة الناس فوقعت بسببها أحداث جعلت المؤرخين يذكرونها في كتب التاريخ، ولعل هذه المسائل أن تخرج مفردة، بعد جمعها مع نظائر لها في غير «البداية والنهاية»، فأسأل الله الإعانة والتيسير.

---

(١) كان أول التحاقي بالوظيفة الحكومية عام ١٤١٦هـ معلمًا في محافظة الجبيل، ولأجل التنقل لم اصطحب معي من الكتب إلا ما عزمت علىٰ قراءته كاملًا، فمنها «المغني» لابن قدامة، و«فتح الباري» لابن حجر، و«البداية والنهاية» لابن كثير رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

ثم يسَّر الله مؤخرًا جرد عدد من الكتب مع عدد من الطلاب، وبعضها لا زلنا في قراءتها، ولم ننته بعدُ منها، فمما يسَّر الله قراءته:

في العقيدة كتاب: «شرح العقيدة الواسطية» لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ، وسيأتي الكلام عنه مفصلًا.

وفي الفقه كتاب: «مختصر الإفادات في ربع العبادات والآداب وزيادات» لابن بلبان، ومما استخرجناه منه: المسائل التي ذكرها الفقهاء الحنابلة في غير موضعها، والتمثيل علىٰ ذلك من خلال كتاب «مختصر الإفادات» لابن بلبان، ولعله يخرج في إحدىٰ المجلات العلمية بإذن الله تعالىٰ.

وكتاب: «منار السبيل في شرح الدليل» لابن ضويان، وكتاب: «منتهىٰ الإرادات» لابن النجار.

وفي التفسير كتاب: «زاد المسير» لابن الجوزي.

وفي الرقائق والفضائل كتاب: «جلاء الأفهام في الصلاة والسلام علىٰ خير الأنام صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» لابن القيم.

والمقصد مما ذكرت: شحذ الهمة في الاستفادة من القراءة فيما يعود بالنفع علىٰ القارئ، والطريق إلىٰ ذلك: أن القارئ سيجد

الكتاب المقروء يمتاز بخصيصة ليست عند غيره، ويمكن إظهارها منفردة عن أصلها.

كما أن مثل هذا العمل يفتح الطريق أمام اصطناع بحوث كثيرة يستفيد منها الباحثون في بحوثهم الأكاديمية ونحوها، كما أن فيها تعويدًا علىٰ جمع النظير بنظيره والمِثل بمِثله، ونحو ذلك.

إشكال وجوابه:

قد يورد بعضهم إشكالًا وهو: أليست التقنية الحديثة قد سهلت علىٰ الشخص أن يجمع مثل هذه الأمور؟ بدون أن يشق علىٰ نفسه بالقراءة؟

فالجواب: أن مثل هذه المسائل المستخرجة ليست مما يمكن استخراجه بكلمات مفتاحية، فبعضه يحتاج إلىٰ فهم دقيق من القارئ؛ لأن مؤلف الكتاب المجرود لم يبرز تلك المسائل، وبعضها وردت عرضًا في كلامه.

إذا تبين ما سبق: فهذا مفتتح أول فوائد الجرد التي سميتها: «مستلات من بطون الكتب»، وهو ما استخرجته من كتاب «شرح العقيدة الواسطية» للشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ.

أسأل الله تعالىٰ أن يدلني علىٰ الخير، وأن يوفقني لصالح القول والعمل، وأن يعيذني من نزغات الشيطان ووساوسه، والحمد لله رب العالمين.

د. عبدالرحمن بن علي بن محمد العسكر

جمادي الآخرة ١٤٤٦هـ

جازان



مقدمة القواعد والضوابط

الحمد لله وحده، وبعد:

فقد يسَّر الله لنا مع مجموعة من الطلاب قراءة كتاب «شرح العقيدة الواسطية» للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ، وقد أتممنا قراءته في تسعة وثلاثين مجلسًا، كان آخرها يوم السبت الموافق ٢٨ من شهر جمادىٰ الأولىٰ عام ١٤٤٣ للهجرة.

سبب اختيار الكتاب للقراءة:

وقد اخترت كتاب: «شرح العقيدة الواسطية» للشيخ محمد بن عثيمين من بين بقية الشروح؛ لما فيه من ميزات، منها:

الأولىٰ: أن الشيخ محمدًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرح جميع ألفاظ متن العقيدة الواسطية، بما في ذلك الأدلة التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم يكتف بالشاهد فقط، بخلاف غالب شروح العقيدة الواسطية.

الثانية: أن كتب الشيخ المطبوعة ثلاثة أنواع: غالبها ما كان في أصله تفريغًا لدروس المسجد، ومنها ما كان في أصله تفريغًا ثم أعاد الشيخ تحريره كتابة ومنه هذا الشرح، وهذا النوع أدق من النوع السابق إذ ليس المكتوب كالمتلقىٰ من اللفظ، يؤيد ذلك قول الشيخ في مقدمة الطبعة الثانية للكتاب: فقد منَّ الله تعالىٰ علينا بشرح العقيدة

الواسطية التي ألفها شيخ الإسلام ابن تيمية في عقيدة أهل السنة والجماعة، تقريرًا علىٰ الطلبة الذين درسوها علينا في المسجد، ومن أجل حرصهم علىٰ حفظ التقرير؛ قاموا بتسجيله ثم تفريغه كتابة من أشرطة التسجيل.

ومن المعلوم أن الشرح المتلقىٰ من التقرير ليس كالشرح المكتوب بالتحرير؛ لأن الأول يعتريه من النقص والزيادة ما لا يعتري الثاني ... إلىٰ أن قال:

ولكن لما كان الشرح المتلقىٰ من التقرير ليس كالشرح المكتوب بالتحرير؛ رأيت من المهم أن أقرأ الشرح بتمهل من أجل إخراج الشرح علىٰ الوجه المرضي، ففعلت ذلك ولله الحمد، وحذفت ما لا يحتاج إليه، وزدت ما يحتاج إليه.اهـ.

والنوع الثالث من كتب الشيخ المطبوعة: ما كتبه ابتداء، وهي كثيرة، وهي أكثر تحريرًا من النوعين السابقين.

الفوائد العامة لكتاب شرح العقيدة الواسطية:

لا يخلو كتاب من فائدة، لكن القارئ لكتاب شرح العقيدة الواسطية يبرز له عدد من الفوائد العامة، منها:

أولًا: حرص المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ ذكر قواعد وضوابط وكليات في

باب العقيدة، وهي من الأمور الدقيقة التي للشيخ محمد عناية بها، فقد ابتدأ تعليقه علىٰ كتاب: «لمعة الاعتقاد بذكر قواعد في أسماء الله وصفاته»، كما أنه ألَّف كتابًا في قواعد الأسماء والصفات وهو كتابه المشهور: «القواعد المثلىٰ في أسماء الله وصفاته الحسنىٰ»، وكلاهما متعلق بأسماء الله وصفاته فقط، بخلاف ما في هذا الكتاب، فقد ذكر قواعد وضوابط ليست في ذينك الكتابين.

وهي إما قواعد أو ضوابط خاصة بباب العقيدة، وإما قواعد وضوابط مؤثرة في باب العقيدة كالقواعد اللغوية، وقد حصرت منها خمسًا وخمسين قاعدة وضابطًا، هي محل جمعنا في هذه الرسالة.

ثانيًا: حرص مؤلف الكتاب علىٰ ذكر الثمرات من الإيمان بأسماء الله وصفاته، وقد يضع لها أحيانًا عنوانًا، بقوله: الفوائد المسلكية، ونحو ذلك، وقد أشار المؤلف لثمرات الإيمان بأسماء الله وصفاته في واحد وأربعين موضعًا، وقد تمَّ جردها وترتيبها بحسب كل اسم من أسماء الله تعالىٰ أو صفة من صفاته.

ثالثًا: أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فسَّر آيات كثيرة مما اشتملت عليه العقيدة الواسطية من آيات وغيرها، وهي مما ذكره الشيخ استطرادًا، حيث لم

يكتف بشرح الشاهد من الآية، وجزء كبير من هذه الآيات ليست من ضمن ما خرج له مطبوعًا في التفسير، ومثل هذا يستحق أن يقوم باحث بجمع تفسير الشيخ محمد فيما ليس في تفاسيره المطبوعة، وسيجد مادة ثرية يُكمِّل بها ما نقص من تفسير الشيخ للقرآن الكريم.

رابعًا: من الفوائد التي حصرتها من خلال القراءة: تصحيح ما وقع في طبعات الكتاب من أخطاء مطبعية أو نحوها، ولعلي أن أخرجها علىٰ هيئة جدول ليصحح الراغب نسخته، ثم لعلها تستدرك في الطبعات القادمة.

الفائدة من هذا المجموع:

لعل سائلًا يسأل عن الفائدة من هذا الجمع، ما دام الكلام موجودًا في كلام الشيخ في شرحه، ولبيان ذلك نقول: إن جمعها لا يخلو من فوائد، ومنها:

أولًا: أهمية إبراز هذه القواعد والضوابط التي ذكرها الشيخ، كما أشرت سابقًا من أنها مُغفلة عند غيره من المؤلفين في باب الاعتقاد، وليُعلم أن العقيدة مبنية علىٰ قواعد واضحة منضبطة تندرج تحتها مسائل كثيرة في باب الاعتقاد.

ثانيًا: لعل في إبراز هذه القواعد والضوابط وإفرادها باستقلال تهيئة

لمن يتولىٰ من العلماء شرحها، وزيادة التوضيح والتبيين والتمثيل لها.

ثالثًا: لعل هذا الجمع أن يفتح مدارك من يريد جمع النظائر من كتب العلماء المطولة ترغيبًا في العلم وتيسيرًا له.

طريقة جمع القواعد وترتيبها:

عقدت هذا الكتاب لجمع ما أشرت له من القواعد والضوابط التي ذكرها الشيخ محمد في شرحه للعقيدة الواسطية وقد سميته: «**القواعد والضوابط العقدية وما يتعلق بها**» مما ذكره الشيخ محمد ابن عثيمين في شرحه للعقيدة الواسطية، وقد اقتصر عملي علىٰ التالي:

١. ذكرت القاعدة أو الضابط كما ذكره الشيخ في شرحه، وذكر ألفاظها إن كررها بعدة ألفاظ، وقد ذكرتها في القسم الأول مجموعة علىٰ شكل مسرد، ثم ذكرتها مفرقة في القسم الثاني مع ذكر إيضاحها من كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد ذكرتها جميعًا تحت مسمىٰ (قاعدة) توحيدًا للمسمىٰ فقط.

٢. تركت ترتيب القواعد بحسب ورودها في الكتاب.

٣. ذكرت رقم الصفحة التي وردت فيها هذه القاعدة حسب طبعة المجلد الواحد، ثم موضعها من طبعة المجلدين.

٤. ذكرت نص كلام الشيخ في شرح القاعدة أو الضابط تحت عنوان: (إيضاح)، ناقلًا كلام الشيخ دون تغيير إلا ما دعت الضرورة له -وهو نادر- من ذكر ما أضمره، أو أشار له بضمير الغيبة، ونحو ذلك.

٥. أشرت أحيانًا إلىٰ مواضع يمكن الاستفادة منها ممن ذكر هذه القاعدة أو الضابط سواء من المتقدمين أو الشيخ في كتبه الأخرىٰ.

واسأل الله تعالىٰ أن يغفر للشارح والجامع والقارئ والسامع، وأن يجمعنا جميعًا في مستقر رحمته، والحمد لله رب العالمين.



القسم الأول:

مسرد القواعد والضوابط العقدية وما يتعلق بها التي ذكرها في شرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) كل من ذلَّ لله عزَّ بالله.

(٢) ليس كل كمال في المخلوق يكون كمالًا في الخالق، ولا كل نقص في المخلوق يكون نقصًا في الخالق.

(٣) ليس كل كمال نسبي بالنسبة للمخلوق يكون كمالًا للخالق؛ كما أنه ليس كل كمالٍ في الخالق يكون كمالًا في المخلوق.

(٤) التخلية قبل التحلية.

(٥) كلما كان الاستفهام بمعنىٰ النفي؛ فهو مُشرب معنىٰ التحدي.

(٦) تمام الكمال لا يكون إلا بثبوت صفات الكمال وانتفاء ما يضادُها من صفات النقص.

(٧) الصفات المأخوذة من الأسماء هي كمال بكل حال.

(٨) كل اسم من أسماء الله دال علىٰ ذاته وعلىٰ الصفة التي اشتُق منها.

(٩) الصفات أعم من الأسماء.

(١٠) صفات الإثبات كلها صفات كمال.

(١١) النفي لا يرد في صفات الله عَزَّوَجَلَّ إلا علىٰ سبيل العموم أو علىٰ سبيل الخصوص لسبب.

(١٢) ما جاء عن الرسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ في باب الأخبار لا يختلف.

(١٣) كل ما أخبرت به الرسل عن الله عَزَّوَجَلَّ فهو مقبول وصدق ويجب الإيمان به.

(١٤) ما كان في شرع الأنبياء من الأحكام فهو لنا إلا بدليل.

(١٥) كل من كان أتبع لرسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ كان لله أحب.

(١٦) ما من نعمة إلا وتحتها ما دونها.

(١٧) انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول؛ لأنه قد يثبت بدليل آخر.

(١٨) كلما وجدت (إلا) بعد الاستفهام؛ فالاستفهام يكون للنفي.

(١٩) كل شيء يعود إلىٰ النص بالإبطال؛ فهو باطل.

(٢٠) المفرد المضاف يفيد العموم.

(٢١) المفرد المضاف يعم.

(٢٢) كلما كثرت وسيلة العطاء كثر العطاء.

(٢٣) إذا لم ينقل عن الصحابة ما يخالف ظاهر الكتاب والسنة؛ فإنهم لا يقولون بسواه.

(٢٤) عدم نقل ما يخالف ظاهر النصوص عن السلف دليل الإجماع.

(٢٥) الآية إذا كانت تحتمل معنيين لا منافاة بينهما؛ فإنها تُحمل عليهما جمعيًا.

(٢٦) لا يلزم من اتفاق الاسمين أن يتماثل المسميان، ولا من اتفاق الصفتين أن يتماثل الموصوفان.

(٢٧) كل بغي فهو بغير حق.

(٢٨) كل من أشرك بالله؛ فليس له سلطان بشركه.

(٢٩) بطلان اللازم يدل علىٰ بطلان الملزوم.

(٣٠) إذا بطل اللازم بطل الملزوم.

(٣١) كل شيء يلزم من كتاب الله وسنة رسوله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فهو حق.

(٣٢) لازم كلام الله ورسوله حق.

(٣٣) كل صفة كمال مطلقة؛ فهي ثابتة لله.

(٣٤) لا يمكن أن يكون ظاهر الكتاب والسنة باطلًا.

(٣٥) التناقض في كلام الله تعالىٰ مستحيل.

(٣٦) الإكراه يقتضي العفو إذا كانت المسألة شخصية.

(٣٧) ما كان أسهل من أقوال النحويين؛ فهو المتبع، حيث لا مانع شرعًا من ذلك.

(٣٨) آمن تهتد.

(٣٩) كل دليل من الكتاب والسنة الصحيحة يُستدل به علىٰ باطل أو نفي حق، فسيكون دليلًا علىٰ من أورده، لا دليلًا له.

(٤٠) نفي الأخص يدل علىٰ وجود الأعم.

(٤١) كل شيء كان الضمير يعود فيه إلىٰ الله؛ فهو ينسب إليه حقيقة.

(٤٢) الفاسق لا يجوز لنا أن نكرهه كرهًا مطلقًا، ولا أن نحبه حبًا مطلقًا، بل نحبه علىٰ ما معه من الإيمان، ونكرهه علىٰ ما معه من المعصية.

(٤٣) الأصل أن كل شيء أضافه الله إلىٰ نفسه؛ فهو له نفسه.

(٤٤) أن الأمور الغيبية يجب علينا أن نؤمن بها ونصدق دون أن نقول: كيف؟! ولم؟

(٤٥) الواجب علىٰ الإنسان نحو الأمور الغيبية: أن يؤمن بها علىٰ ما جاءت دون أن يرجع إلىٰ شيء سوىٰ النصوص.

(٤٦) الأصل في الكلمات الواردة في الكتاب والسنة حملها علىٰ المعهود المعروف؛ إلا إذا قام دليل علىٰ أنها خلاف ذلك.

(٤٧) كلما جاءت (من)؛ فإنه يجوز أن تعيد الضمير إليها بالإفراد أو بالجمع.

(٤٨) أمور الآخرة لا تقاس بأمور الدنيا.

(٤٩) الدليل يتقدم المدلول.

(٥٠) الترتيب في الأفضلية لا يعني أن من فَضَل غيرَه؛ فإنه يفضله في كل شيء.

(٥١) عند التفصيل يحصل التحصيل.

(٥٢) من كان مؤمنًا تقيًا؛ كان لله وليًا.

(٥٣) كل كرامة لولي؛ فهي آية للنبي الذي اتبعه.

(٥٤) ما من آية لنبي من الأنبياء السابقين؛ إلا ولرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثلها.

(٥٥) لا إجماع مع وجود خلاف سابق، ولا عبرة بخلاف بعد تحقق الإجماع.



القسم الثاني:
تفاصيل القواعد والضوابط مع إيضاحها من كلام المؤلف

قاعدة رقم (١)

كل من ذلَّ لله عزَّ بالله (١).

إيضاح (٢):

العبادة: تطلق علىٰ أمرين، علىٰ الفعل والمفعول.

تطلق علىٰ الفعل الذي هو التعبد، فيقال: عبد الرجل ربه عبادة وتعبدًا، وإطلاقها علىٰ التعبد من باب إطلاق اسم المصدر، ونعرفها باعتبار إطلاقها علىٰ الفعل بأنها: «التذلل لله عَزَّوَجَلَّ حبًا وتعظيمًا، بفعل أوامره واجتناب نواهيه، **وكل من ذل لله عز بالله**، ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾ [المنافقين: ٨]».



(١) انظر (١٧)، (١/ ٢٥).

(٢) المقصود بذلك كلام المؤلف الموضح لها.

قاعدة رقم (٢)

ليس كل كمال في المخلوق يكون كمالًا في الخالق، ولا كل نقص في المخلوق يكون نقصًا في الخالق(١).

قاعدة رقم (٣)

وأعادها بلفظ آخر:

ليس كل كمال نسبي بالنسبة للمخلوق يكون كمالًا للخالق؛ كما أنه ليس كل كمالٍ في الخالق يكون كمالًا في المخلوق(٢).

ذكر هذه القاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» (٧/ ٥٨٧).

إيضاح:

سؤال: هل كل ما هو كمال فينا يكون كمالًا في حق الله، وهل كل ما هو نقص فينا يكون نقصًا في حق الله؟

الجواب: لا، المقياس في الكمال والنقص ليس باعتبار ما يضاف

---

(١) انظر (٥٥)، (١/ ٨٢-٨٣).

(٢) انظر (١٠٩)، (١/ ١٦٨).

للإنسان، لظهور الفرق بين الخالق والمخلوق، لكن باعتبار الصفة من حيث هي صفة، **فكل صفة كمال فهي ثابتة لله** سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فالأكل والشرب بالنسبة للخالق نقص؛ لأن سببهما الحاجة، والله تعالىٰ غني عما سواه، لكن هما بالنسبة للمخلوق كمال، ولهذا إذا كان الإنسان لا يأكل فلابد أن يكون عليلًا بمرض أو نحوه، هذا نقص.

والنوم بالنسبة للخالق نقص، وللمخلوق كمال، فظهر الفرق.

التكبر كمال للخالق ونقص للمخلوق؛ لأنه لا يتم الجلال والعظمة إلا بالتكبر، حتىٰ تكون السيطرة كاملة، ولا أحد ينازعه، ولهذا توعد الله تعالىٰ من ينازعه الكبرياء والعظمة، قال: من نازعني واحدًا منهما عذبته.

وقال في الموضع الثاني:

الأكل في الإنسان كمال، ولو لم يأكل عُدَّ مريضًا، لكن هو كمال من وجه ونقص من وجه آخر، كمال؛ لدلالته علىٰ صحة البدن واستقامته، ونقص؛ لأن البدن محتاج إليه، وهو في الحقيقة نقص.

إذًا، ليس كل كمال نسبي بالنسبة للمخلوق يكون كمالًا للخالق، كما أنه ليس كل كمال في الخالق يكون كمالًا في المخلوق، فالتكبر

كمال في الخالق نقص في المخلوق، والأكل والشرب والنوم كمال في المخلوق نقص في الخالق، ولهذا قال الله تعالىٰ عن نفسه: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤].



قاعدة رقم (٤)

التخلية قبل التحلية[(١)] .

وذكر هذه القاعدة غير واحد من المتقدمين، وانظر مقاصد النظر للبقاعي (٣/ ١٨٤)، كما ذكرها الشيخ المؤلف كثيرًا، ومن ذلك في تفسير سورة العنكبوت (١٧٠).

إيضاح:

يقر أهل السنة والجماعة إقرارًا وتصديقًا بأن الله ليس كمثله شيء؛ كما قال عن نفسه: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، فهنا نفىٰ المماثلة، ثم أثبت السمع والبصر، فنفىٰ العيب، ثم أثبت الكمال؛ لأن نفي العيب قبل إثبات الكمال، ولهذا يقال: **التخلية قبل التحلية**، فنفي العيب يبدأ به أولًا، ثم يذكر إثبات الكمال.



(١) انظر (٧٤)، (١/ ١١٣).

 قاعدة رقم (٥)

كلما كان الاستفهام بمعنىٰ النفي؛ فهو مشرب معنىٰ التحدي[(١)].

وقد كرر الشيخ هذه القاعدة والاستشهاد بها في نفس الكتاب وفي كتبه الأخرىٰ.

إيضاح:

قوله: «لا سمي له»: دليل ذلك قوله تعالىٰ: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿هَلۡ﴾ استفهام، لكنه بمعنىٰ النفي، ويأتي النفي بصيغة الاستفهام لفائدة عظيمة، وهي التحدي؛ لأن هناك فرقًا بين أن أقول: لا سمي له، و: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾؛ لأن ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ متضمن للنفي وللتحدي أيضًا، فهو مُشرب معنىٰ التحدي، وهذه قاعدة مهمة: **كلما كان الاستفهام بمعنىٰ النفي، فهو مشرب معنىٰ التحدي**، كأني أقول: إن كنت صادقًا، فأتني بسمي له، وعلىٰ هذا، فـ ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾: أبلغ من: «لا سمي له»، والسمي: هو المسامي، أي: المماثل.



---

(١) انظر (٨٤)، (١/ ١٢٨).

قاعدة رقم (٦)

تمام الكمال لا يكون إلا بثبوت صفات الكمال وانتفاء ما يضادُها من صفات النقص[١].

إيضاح:

قول شيخ الإسلام: (وهو سبحانه قد جمع فيما وصف وسمىٰ به نفسه بين النفي والإثبات)، بيَّن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجملة أن الله تعالىٰ جمع فيما وصف وسمىٰ به نفسه بين النفي والإثبات، وذلك **لأن تمام الكمال لا يكون إلا بثبوت صفات الكمال، وانتفاء ما يضادها من صفات النقص.**



(١) انظر (٩٢)، (١/ ١٤١).

 قاعدة رقم (٧)

الصفات المأخوذة من الأسماء هي كمال بكل حال[(١)].

وقد ذكر الشيخ نحوها في القواعد المثلىٰ (٢٤) بنص: (كل صفات الله تعالىٰ كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه)، وذكر معناها في تعليقه علىٰ لمعة الاعتقاد (١٠).

إيضاح:

والصفات المأخوذة من الأسماء هي كمال بكل حال، ويكون الله عَزَّوَجَلَّ قد اتصف بمدلولها، فالسمع صفة كمال، دلَّ عليها اسمه السميع، فكل صفة دلَّت عليها الأسماء، فهي صفة كمال مثبته لله علىٰ سبيل الإطلاق، ... ولهذا لم يسمِّ الله نفسه بالمتكلم مع أنه يتكلم؛ لأن الكلام قد يكون خيرًا، وقد يكون شرًا، وقد لا يكون خيرًا ولا شرًا، فالشر لا ينسب إلىٰ الله، واللغو كذلك لا ينسب إلىٰ الله؛ لأنه سفه، والخير ينسب إليه، ولهذا لم يسم نفسه بالمتكلم؛ لأن الأسماء كما وصفها الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ليس فيها أي شيء من النقص، ولهذا جاءت باسم التفضيل المطلق.



(١) انظر (٩٤)، (١/ ١٤٣).

قاعدة رقم (٨)

كل اسم من أسماء الله دال على ذاته وعلى الصفة التي اشتُق منها[١].

وقد ذكر هذه القاعدة في تعليقه على لمعة الاعتقاد (٩).

قاعدة رقم (٩)

الصفات أعم من الأسماء[٢].

وذكر الشيخ هذه القاعدة في القواعد المثلى (٢٧) بنص: (باب الصفات أوسع من باب الأسماء)، كما ذكرها أيضًا في شرحه لبلوغ المرام.

إيضاح:

هناك عدة طرق لإثبات الصفة:

الطريق الأول: دلالة الأسماء عليها؛ لأن كل اسم، فهو متضمن لصفة، ولهذا قلنا: **إن كل اسم من أسماء الله دال على ذاته، وعلى الصفة التي اشتق منها.**

(١) انظر (٩٤)، (١/ ١٤٥).

(٢) انظر (٩٤)، (١/ ١٤٥).

الطريق الثاني: أن ينصَّ علىٰ الصفة، مثل الوجه، واليدين، والعينين ... وما أشبه ذلك، فهذه بنص من الله عَزَّوَجَلَّ.

الطريق الثالث: أن تؤخذ من الفعل، مثل: المتكلم، فأخذها من ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤].

هذه هي الطرق التي تثبت بها الصفة، وبناء علىٰ ذلك نقول: **الصفات أعم من الأسماء**؛ لأن كل اسم متضمن لصفة، وليس كل صفة متضمنة لاسم.



قاعدة رقم (١٠)

صفات الإثبات كلها صفات كمال[(١)].

وقد ذكر هذه القاعدة في القواعد المثلىٰ (٣٠) بنص: (الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال)، كما ذكر نحوها في تعليقه علىٰ لمعة الاعتقاد (١٠).

قاعدة رقم (١١)

النفي لا يرد في صفات الله عَزَّوَجَلَّ إلا علىٰ سبيل العموم أو علىٰ سبيل الخصوص لسبب[(٢)].

إيضاح:

الصفات المنفية عن الله عَزَّوَجَلَّ، كثيرة، ولكن الإثبات أكثر؛ لأن **صفات الإثبات كلها صفات كمال**، وكلما تعددت وتنوعت، ظهر من كمال الموصوف ما هو أكثر، وصفات النفي قليلة، ولهذا نجد أن صفات النفي تأتي كثيرًا عامة، غير مخصصة بصفة معينة، مثل: ﴿لَيۡسَ

---

(١) انظر (٩٤)، (١/ ١٤٥).

(٢) انظر (٩٥)، (١/ ١٤٦).

كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورىٰ: ١١] فلم يُفصِّل بل قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وهذا النفي العام المجمل يدل علىٰ كمال مطلق ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ في كل كمال.

والمخصص بصفة لا يكون إلا لسبب، مثل تكذيب المدعين بأن الله اتصف بهذه الصفة التي نفاها عن نفسه أو دفع توهم هذه الصفة التي نفاها، كقوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] ردًا علىٰ من قال: إن لله ولدًا، وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] كذلك، قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [قٓ: ٣٨]؛ لأنه قد يفرض الذهن الذي لا يقدر الله حق قدره أن هذه السمٰوات العظيمة والأرض العظيمة إذا كان خلقها في ستة أيام، فسيلحقه التعب، فقال: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾، أي: من تعب وإعياء.

فتبين بهذا **أن النفي لا يرد في صفات الله** عَزَّوَجَلَّ **إلا علىٰ سبيل العموم أو علىٰ سبيل الخصوص لسبب**؛ لأن صفات السلب لا تتضمن الكمال إلا إذا كانت متضمنة لإثبات، ولهذا نقول: الصفات السلبية التي نفاها الله عن نفسه متضمنة لثبوت كمال ضدها، فقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا

مِن لُّغُوبٍ ﴾ [ق: ٣٨] متضمن كمال القوة والقدرة، وقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٩] متضمن لكمال العدل، وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] متضمن لكمال العلم والإحاطة.. وهلم جرا، فلا بد أن تكون الصفة المنفية متضمنة لثبوت، وذلك الثبوت هو كمال ضد ذلك المنفي، وإلا لم تكن مدحًا.



قاعدة رقم (١٢)



ما جاء عن الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ **في باب الأخبار لا يختلف**[١].

إيضاح:

ما جاء عن الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ **في باب الأخبار لا يختلف**؛ لأنهم صادقون، ولا يمكن أن ينسخ؛ لأنه خبر، فكل ما أخبرت به الرسل عن الله عَزَّوَجَلَّ فهو مقبول وصدق، ويجب الإيمان به.



(١) انظر (٩٦)، (١/ ١٤٨).

قاعدة رقم (١٣)

كل ما أخبرت به الرسل عن الله عَزَّوَجَلَّ فهو مقبول وصدق ويجب الإيمان به[١].

إيضاح:

ما جاء به محمد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ واضح أننا لا نعدل عنه؛ لأنه خاتم النبيين، وواجب علىٰ جميع العباد أن يتبعوه، لكن ما جاء عن غيره، هل لأهل السنة والجماعة عدول عنه؟

لا عدول لهم عنه؛ لأن ما جاء عن الرسل عليهم الصلاة والسلام في باب الأخبار لا يختلف؛ لأنهم صادقون ولا يمكن أن ينسخ؛ لأنه خبر، **فكل ما أخبرت به الرسل عن الله** عَزَّوَجَلَّ، **فهو مقبول وصدق ويجب الإيمان به.**

مثلًا: قال موسىٰ لفرعون لما قال له: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلۡقُرُونِ ٱلۡأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥١- ٥٢]، فنفىٰ عن الله الجهل والنسيان، فنحن يجب علينا أن نصدق بذلك؛ لأنه جاء

(١) انظر (٩٧)، (١/ ١٤٩).

به رسول من الله ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ۝٤٩ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٤٩- ٥٠]، فلو سألنا سائل: من أين علمنا أن الله أعطىٰ كل شيء خلقه؟ فنقول: من كلام موسىٰ، فنؤمن بذلك، ونقول: أعطىٰ كل شيء خلقه اللائق به.



قاعدة رقم (١٤)

ما كان في شرع الأنبياء من الأحكام فهو لنا إلا بدليل[(١)].

إيضاح:

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عما جاء به المرسلون» هل يشمل هذا الأحكام، أو أن الكلام الآن في باب الصفات، فيختص بالأخبار؟

إن نظرنا إلىٰ عموم اللفظ، قلنا: يشمل الأخبار والأحكام.

وإن نظرنا إلىٰ السياق، قلنا: القرينة تقتضي أن الكلام في باب العقائد وهي من باب الأخبار.

ولكن نقول: إن كان كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاصًا بالعقائد، فهو خاص، وليس لنا فيه كلام.

وإن كان عامًا، فهو يشمل الأحكام، والأحكام التي للرسل السابقين اختلف فيها العلماء: هل هي أحكام لنا إذا لم يرد شرعنا بخلافها، أو ليست أحكامًا لنا؟

والصحيح أنها أحكام لنا، وأن ما ثبت عن الأنبياء السابقين من الأحكام، فهو لنا، إلا إذا ورد شرعنا بخلافه، فإذا ورد شرعنا بخلافه،

---

(١) انظر (٩٨)، (١/ ١٥٠).

فهو علىٰ خلافه، فمثلًا: السجود عند التحية جائزة في شريعة يوسف ويعقوب وبنيه، لكن في شريعتنا محرم، كذلك الإبل حرام علىٰ اليهود: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] ولكن هي في شريعتنا حلال.

فإذًا، يمكن أن نحمل كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ أنه عام في الأخبار والأحكام، وأن نقول: **ما كان في شرع الأنبياء من الأحكام، فهو لنا، إلا بدليل.**



قاعدة رقم (١٥)

كل من كان أتبع لرسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ كان لله أحب[(١)].

إيضاح:

قوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

يسمي علماء السلف هذه الآية: آية المحنة، يعني الامتحان؛ لأن قومًا ادعوا أنهم يحبون الله فأمر الله نبيه أن يقول لهم: ﴿إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾، وهذا تحد لكل من ادعىٰ محبة الله، أن يقال له: إن كنت صادقًا في محبة الله، فاتبع الرسول؛ فمن أحدث في دين رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ما ليس منه، وقال: إنني أحب الله ورسوله بما أحدثته، قلنا له: هذا كذب، لو كانت محبتك صادقة، لاتبعت الرسول عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، ولم تتقدم بين يديه بإدخال شيء في شريعته ليس من دينه، فكل من كان أتبع لرسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، **كان لله أحب**.



---

(١) انظر (١٥١)، (١/ ٢٣٣).



قاعدة رقم (١٦)

ما من نعمة إلا وتحتها ما دونها[١].

إيضاح:

ينال الإنسان محبة الله بأسباب كثيرة، منها: أن ينظر الإنسان: من الذي خلقه؟ ومن الذي أمده بالنعم منذ كان في بطن أمه؟ ومن الذي أجرىٰ إليك الدم في عروقك قبل أن تنزل إلىٰ الأرض إلا الله عَزَّوَجَلَّ؟ من الذي دفع عنك النقم التي انعقدت أسبابها، وكثيرًا ما تشاهد بعينك آفات ونقمًا تهلكك، فيرفعها الله عنك؟

وهذا لا شك أنه يجلب المحبة، ولهذا ورد في الأثر: «أحبوا الله لما يغذوكم به من النعم».

وأعتقد لو أن أحدًا أهدىٰ إليك قلمًا، لأحببته، فإذا كان كذلك، فأنت انظر نعمة الله عليك النعم العظيمة الكثيرة التي لا تحصيها، تحب الله.

ولهذا إذا جاءت النعمة وأنت في حاجة شديدة إليها، تجد قلبك ينشرح، وتحب الذي أسداها إليك، بخلاف النعم الدائمة، فأنت

---

(١) انظر (١٥٧)، (١/ ٢٤٢).

تذكر هذه النعم التي أعطاك الله، وتذكر أيضًا أن الله فضلك علىٰ كثير من عباده المؤمنين، إن كان الله منَّ عليك بالعلم: فقد فضلك بالعلم، أو بالعبادة: فقد فضلك بالعبادة، أو بالمال: فقد فضلك بالمال، أو بالأهل: فقد فضلك بالأهل، أو بالقوت: فقد فضلك بالقوت، **وما من نعمة إلا وتحتها ما هو دونها**، فأنت إذا رأيت هذه النعمة العظيمة، شكرت الله وأحببته.



قاعدة رقم (١٧)

انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول؛ لأنه قد يثبت بدليل آخر[(١)].

إيضاح:

سلمنا أن العقل لا يدل على المحبة، فالسمع دل عليها، وهو دليل قائم بنفسه، والله عَزَّوَجَلَّ يقول في القرآن: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فإذا كان تبيانًا، فهو دليل قائم بنفسه، **وانتفاء الدليل المعين، لا يلزم منه انتفاء المدلول؛ لأن المدلول قد يكون له أدلة متعددة**، سواء الحسيات أو المعنويات.

وقال في الموضع الآخر:

أنكر الأشاعرة وغيرهم من أهل التعطيل أن يكون الله تعالى متصفًا بالرحمة، قالوا: لأن العقل لم يدل عليها، وثانيًا: لأن الرحمة رقة وضعف وتطامن للمرحوم، وهذا لا يليق بالله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن الله أعظم من أن يرحم بالمعنى الذي هو الرحمة، ولا يمكن أن يكون لله

(١) ذكرها في موضعين انظر (١٦٧) (١٦٦)، (١/ ٢٥٧) (١/ ٢٤٦-٢٤٧).

رحمة**!!** وقالوا: المراد بالرحمة: إرادة الإحسان، أو: الإحسان نفسه، أي: إما النعم، أو إرادة النعم.

فتأمل الآن كيف سلبوا هذه الصفة العظيمة، التي كل مؤمن يرجوها ويؤملها، كل إنسان لو سألته: ماذا تريد؟ قال: أريد رحمة الله ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] أنكروا هذا، قالوا: لا يمكن أن يوصف الله بالرحمة**!!**

ونحن نرد عليهم قولهم من وجهين: بالتسليم، والمنع:

التسليم أن نقول: هب أن العقل لا يدل عليها، ولكن السمع دل عليها، فثبتت بدليل آخر، والقاعدة العامة عند جميع العقلاء: أن **انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول؛ لأنه قد يثبت بدليل آخر.**

فهب أن الرحمة لم تثبت بالعقل، لكن ثبتت بالسمع، وكم من أشياء ثبتت بأدلة كثيرة.



قاعدة رقم (١٨)

كلما وجدت (إلا) بعد الاستفهام؛ فالاستفهام يكون للنفي[١].

إيضاح:

قوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٠] ﴿هَلۡ﴾: استفهام بمعنىٰ النفي، يعني: ما ينظرون، **وكلما وجدت (إلا) بعد الاستفهام، فالاستفهام يكون للنفي**، هذه قاعدة، قال النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**هل أنت إلا أصبع دميت**»، أي: ما أنت.



(١) انظر (١٧٨)، (١/ ٢٧٤).

قاعدة رقم (١٩)

كل شيء يعود إلىٰ النص بالإبطال؛ فهو باطل[(١)] .

إيضاح:

خالف أهلَ السنة والجماعة في صفة المجيء والإتيان أهلُ التحريف والتعطيل، فقالوا: إن الله لا يأتي؛ لأنك إذا أثبت أن الله يأتي، ثبت أنه جسم، والأجسام متماثلة!

فنقول: هذه دعوىٰ وقياس باطل؛ لأنه في مقابلة النص، **وكل شيء يعود إلىٰ النص بالإبطال، فهو باطل**، لقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ۝٢٤﴾ [سبأ: ٢٤].

فإذا قلت: إن هذا الذي عاد إلىٰ النص بالإبطال هو الحق، صار النص باطلًا ولا بد، وبطلان النص مستحيل، وإن قلت: إن النص هو الحق، صار هذا باطلًا ولابد.



(١) انظر (١٨٢)، (١/ ٢٨٠).

قاعدة رقم (٢٠)

المفرد المضاف يفيد العموم[(١)].

قاعدة رقم (٢١)

ووردت أيضًا بلفظ:

المفرد المضاف يعم[(٢)].

إيضاح:

جاءت اليد مفردة ومثناة وجمعًا:

أما اليد التي جاءت بالإفراد، فإن **المفرد المضاف يفيد العموم**، فيشمل كل ما ثبت لله من يد، ودليل عموم المفرد المضاف قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، فـ ﴿نِعۡمَتَ﴾: مفرد مضاف، فهي تشمل كثيرًا، لقوله: {لا تحصوها}، إذًا: فما هي واحدة ولا ألف ولا مليون ولا ملايين.

---

(١) انظر (١٩٤)، (١/ ٣٠٠).

(٢) انظر (٢٠٦)، (١/ ٣٢١).

وقال أيضًا:

وقوله تعالىٰ: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ٣٩﴾ [طه: ٣٩]، بالإفراد، هل ينافي ما سبق من ذكر العين بالجمع؟!

الجواب: لا تنافي، وذلك لأن **المفرد المضاف يعم**، فيشمل كل ما ثبت لله من عين، وحينئذ لا منافاة بين المفرد وبين الجمع أو التثنية.



 قاعدة رقم (٢٢)

كلما كثرت وسيلة العطاء كثر العطاء[(١)].

إيضاح:

في سورة المائدة قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [الآية: ٦٤]، في الرد علىٰ من قالوا: ﴿يَدُ اللَّهِ﴾، بالإفراد، والمقام مقام يقتضي كثرة النعم، **وكلما كثرت وسيلة العطاء، كثر العطاء**، فلو كان لله تعالىٰ أكثر من اثنتين لذكرهما الله؛ لأن العطاء باليد الواحدة عطاء، فاليدين أكثر وأكمل من الواحدة، وبالثلاث -لو قُدر- كان أكثر، فلو كان لله تعالىٰ أكثر من اثنتين لذكرهما.



(١) انظر (١٩٥)، (١/ ٣٠٠).

قاعدة رقم (٢٣)

إذا لم ينقل عن الصحابة ما يخالف ظاهر الكتاب والسنة؛ فإنهم لا يقولون بسواه[١].

قاعدة رقم (٢٤)

ووردت بلفظ يفيد نفس المعنىٰ:

عدم نقل ما يخالف ظاهرها عن السلف دليل الإجماع[٢].

إيضاح:

فإن قال لك قائل: أين إجماع السلف؟ هات لي كلمة واحدة عن أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي، يقولون: إن المراد بيد الله اليد الحقيقية!.

أقول له: ائت لي بكلمة واحدة عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة والأئمة من بعدهم يقولون: إن المراد باليد القوة أو النعمة.

---

(١) انظر (١٩٨)، (١/ ٣٠٦) وانظر كذلك: (٣٤٦) ، (٢/ ٧٨).

(٢) انظر (٢١٨)، (١/ ٣٣٨).

فلا يستطيع أن يأتي بذلك.

إذًا، فلو كان عندهم معنىٰ مخالف لظاهر اللفظ، لكانوا يقولون به، ولنقل عنهم، فلما لم يقولوا به، علم أنهم أخذوا بظاهر اللفظ وأجمعوا عليه.

وهذه فائدة عظيمة، وهي أنه **إذا لم ينقل عن الصحابة ما يخالف ظاهر الكتاب والسنة، فإنهم لا يقولون بسواه**؛ لأنهم الذين نزل القرآن بلغتهم، وخاطبهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلغتهم، فلابد أن يفهموا الكتاب والسنة علىٰ ظاهرهما، فإذا لم ينقل عنهم ما يخالفه، كان ذلك قولهم.

وقال أيضًا:

أما الإجماع؛ فقد أجمع السلف علىٰ ذلك، **وطريق العلم بإجماعهم عدم نقل ضد ما جاء في الكتاب والسنة**؛ فإنهم كانوا يقرؤون القرآن وينقلون الأخبار ويعلمون معانيها، ولما لم ينقل عنهم ما يخالف ظاهرها؛ علم أنهم لا يعتقدون سواه، وأنهم مجمعون علىٰ ذلك، وهذا طريق حسن لإثبات إجماعهم، فاستمسك به، ينفعك في مواطن كثيرة.

وقال أيضًا:

وقد قلنا سابقًا: إذا قال قائل: اِئت لنا بقول لأبي بكر أو عمر أو عثمان

أو علي يقولون فيه: إن المراد بالمكر والكيد والاستهزاء والخداع الحقيقة!

فنقول لهم: نعم؛ هم قرؤوا القرآن وآمنوا به، وكونهم لم ينقلوا هذا المعنىٰ المتبادر إلىٰ معنىٰ آخر؛ يدل علىٰ أنهم أقروا به، وأن هذا إجماع، ولهذا يكفينا أن نقول في الإجماع: لم ينقل عن واحد منهم خلاف ظاهر الكلام، وأنه فسر الرضىٰ بالثواب، أو الكيد بالعقوبة .... ونحو ذلك.

وهذه الشبهة ربما يوردها علينا أحد من الناس؛ يقولون: أنتم تقولون: هذا إجماع السلف؛ أين إجماعهم؟ نقول: **عدم نقل ما يخالف ظاهرها عنهم دليل الإجماع.**



 قاعدة رقم (٢٥)

الآية إذا كانت تحتمل معنيين لا منافاة بينهما؛ فإنها تُحمل عليهما جمعيًا(١).

إيضاح:

قوله تعالىٰ: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ [طه: ٣٩]: اختلف المفسرون في معناها:

فمنهم من قال: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾، يعني: أني أحببتك.

ومنهم من قال: ألقيت عليك محبة من الناس، والإلقاء من الله، أي: أن من رآك أحبك، وشاهد هذا: أن امرأة فرعون لما رأته أحبته، وقالت: ﴿لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ [القصص: ٩].

ولو قال قائل: أيمكنكم أن تحملوا الآية علىٰ المعنيين؟ لقلنا: نعم، بناء علىٰ القاعدة، وهو **أن الآية إذا كانت تحتمل معنيين لا منافاة بينهما، فإنها تحمل عليهما جميعًا**، فموسىٰ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ محبوب من الله عَزَّوَجَلَّ، ومحبوب من الناس، إذا رآه الناس، أحبوه، والواقع أن

---

(١) انظر (٢٠٦)، (١/ ٣١٩).

المعنيين متلازمان؛ لأن الله تعالىٰ إذا أحب عبدًا، ألقىٰ في قلوب العباد محبته.

ويروىٰ عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، أنه قال: أحبه الله وحببه إلىٰ خلقه.



قاعدة رقم (٢٦)

لا يلزم من اتفاق الاسمين أن يتماثل المسميان، ولا من اتفاق الصفتين أن يتماثل الموصوفان[(١)].

إيضاح:

يجب أن نعلم أن العزة التي أثبتها الله لرسوله وللمؤمنين ليست كعزة الله، فإن عزة الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ والمؤمنين قد يشوبها ذلة، لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، وقد يُغلبون أحيانًا لحكمة يريدها الله عَزَّوَجَلَّ، ففي أحد لم يحصل لهم تمام العزة؛ لأنهم غُلبوا في النهاية لحكم عظيمة، وكذلك في حنين ولوا مدبرين، ولم يبق مع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من اثني عشر ألفًا إلا نحو مئة رجل، هذا أيضا فقد للعزة، لكنه مؤقت.

أما عزة الله عَزَّوَجَلَّ، فلا يمكن أبدًا أن تُفقد.

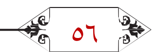
وبهذا عرفنا أن العزة التي أثبتها الله لرسوله وللمؤمنين ليست كالعزة التي أثبتها لنفسه.

---

(١) انظر (٢٢٤)، (١/ ٣٤٧).

وهذا أيضًا يمكن أن يؤخذ من القاعدة العامة، وهي أنه: **لا يلزم من اتفاق الاسمين أن يتماثل المسميان، ولا من اتفاق الصفتين أن يتماثل الموصوفان**.



 قاعدة رقم (٢٧)

كل بغي فهو بغير حق[(١)].

إيضاح:

وفي قوله: ﴿وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٣٣] إشارة إلىٰ أن كل بغي فهو بغير حق، وليس المراد أن البغي ينقسم إلىٰ قسمين: بغي بحق، وبغي بغير حق؛ لأن البغي كله بغير حق.

وعلىٰ هذا، فيكون الوصف هنا من باب الوصف الكاشف، ويسميها العلماء صفة كاشفة، أي: مبينة، وهي التي تكون كالتعليل لموصوفها.



---

(١) انظر (٢٤٠)، (١/ ٣٧١-٣٧٢).

قاعدة رقم (٢٨)

كل من أشرك بالله؛ فليس له سلطان بشركه[١].

إيضاح:

قوله: ﴿وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الأعراف: ٣٣]: هذه معطوفة علىٰ ما سبق، يعني: وحرم ربي أن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانًا، يعني: أن تجعلوا له شريكًا لم ينزل به سلطانًا، أي حجة، وسميت الحجة سلطانًا؛ لأنها سلطة للمحتج بها.

وهذا القيد: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾: نقول فيه كما قلنا في ﴿وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾، أي: أنه قيد كاشف؛ لأن **كل من أشرك بالله، فليس له سلطان بشركه**.



(١) انظر (٢٤٠)، (١/ ٣٧٢).

قاعدة رقم (٢٩)

بطلان اللازم يدل علىٰ بطلان الملزوم(١).

قاعدة رقم (٣٠)



ووردت مرة أخرىٰ بلفظ:

إذا بطل اللازم بطل الملزوم(٢).

إيضاح:

أنه يلزم من تفسير استواء الله علىٰ عرشه بالاستلاء لوازم باطلة، منها:

١- يلزم أن يكون الله عَزَّوَجَلَّ حين خلق السماوات والأرض ليس مستوليًا علىٰ عرشه؛ لأن الله يقول: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، و ﴿ثُمَّ﴾ تفيد الترتيب، فيلزم أن يكون العرش قبل تمام خلق السماوات والأرض لغير الله.

٢- أن الغالب من كلمة (استولىٰ) أنها لا تكون إلا بعد مغالبة! ولا أحد يغالب الله.

---

(١) انظر (٢٤٤)، (١/ ٣٧٧).

(٢) انظر (٢٨٠)، (١/ ٤٣٢).

٣- من اللوازم الباطلة أنه يصح أن نقول: إن الله استوىٰ علىٰ الأرض والشجر والجبال؛ لأنه مستول عليها.

وهذه لوازم باطلة، **وبطلان اللازم يدل علىٰ بطلان الملزوم**.

وأعادها الشيخ عند الكلام عمن قال: إن القرآن مخلوق، وأنه يلزم منه لوازم باطلة، منها:

إذا قلنا: إن القرآن مخلوق، وقد أضافه إلىٰ نفسه إضافة خلق؛ صح أن نطلق علىٰ كل كلام من البشر وغيرهم أنه كلام الله؛ لأن كل كلام الخلق مخلوق، وبهذا التزم أهل الحلول والاتحاد؛ حيث يقول قائلهم:

وكل كلام في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه

وهذا اللازم باطل، **وإذا بطل اللازم بطل الملزوم**.



قاعدة رقم (٣١)

كل شيء يلزم من كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فهو حق[١].

قاعدة رقم (٣٢)

ووردت بلفظ:

لازم كلام الله ورسوله حق[٢].

وقد شرح هاتين القاعدتين في القواعد المثلىٰ (١٦-١٧).

إيضاح:

وأما قولكم: إنه يلزم من تفسير الاستواء بالعلو أن يكون الله جسمًا.

فجوابه: **كل شيء يلزم من كتاب الله وسنة رسوله** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **فهو حق**، ويجب علينا أن نلتزم به، ولكن الشأن كل الشأن أن يكون هذا من لازم كلام الله ورسوله؛ لأنه قد يمنع أن يكون لازمًا، فإذا ثبت أنه لازم، فليكن، ولا حرج علينا إذا قلنا به.

---

(١) انظر (٢٤٥)، (١/ ٣٧٩).

(٢) انظر (٢٤٥)، (١/ ٣٩٣).

وقال أيضًا:

إن كان ما ذكرتم لازمًا لإثبات العلو لزومًا صحيحًا؛ فلنقل به؛ لأن **لازم كلام الله ورسوله حق**؛ إذ أن الله تعالىٰ يعلم ما يلزم من كلامه، فلو كانت نصوص العلو تستلزم معنىٰ فاسدًا، لبينه، ولكنها لا تستلزم معنىٰ فاسدًا.



 قاعدة رقم (٣٣)

كل صفة كمال مطلقة؛ فهي ثابتة لله[١].

إيضاح:

وهناك تقرير عقلي آخر، وهو أن نقول: إن العلو صفة كمال باتفاق العقلاء، وإذا كان صفة كمال؛ وجب أن يكون ثابتًا لله؛ لأن **كل صفة كمال مطلقة؛ فهي ثابتة لله**.

وقولنا: «مطلقة»: احترازًا من الكمال النسبي، الذي يكون كمالًا في حال دون حال؛ فالنوم مثلًا نقص، ولكن لمن يحتاج إليه ويستعيد قوته به كمال.



(١) انظر (٢٥٣)، (١/ ٣٩٢)، وانظر أيضًا: (٩٢)، (١/ ١٤٢)، (٥٤)، (١/ ٨٢).

قاعدة رقم (٣٤)

لا يمكن أن يكون ظاهر الكتاب والسنة باطلًا[١].

إيضاح:

والشاهد من هذه الآية هو قوله: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، والذي في السماء هو الله عَزَّوَجَلَّ، وهو دليل علىٰ علو الله بذاته.

ولكن ها هنا إشكال، وهو أن (في) للظرفية، فإذا كان الله في السماء، و(في) للظرفية، فإن الظرف محيط بالمظروف! أرأيت لو قلت: الماء في الكأس، فالكأس محيط بالماء وأوسع من الماء! فإذا كان الله يقول: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، فهذا ظاهره أن السماء محيطة بالله، وهذا الظاهر باطل، وإذا كان الظاهر باطلًا، فإننا نعلم علم اليقين أنه غير مراد لله؛ لأنه **لا يمكن أن يكون ظاهر الكتاب والسنة باطلًا**.

ثم ذكر الشيخ الجواب علىٰ هذا الإشكال.



---

(١) انظر (٢٥٧)، (١/ ٣٩٨).



قاعدة رقم (٣٥)

التناقض في كلام الله تعالىٰ مستحيل[(١)].

إيضاح:

شبهة القائلين بأن الله معنا في أمكنتنا أنهم يقولون: هذا ظاهر اللفظ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]؛ لأن كل الضمائر تعود علىٰ الله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿يَعْلَمُ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾، وإذا كان معنا؛ فنحن لا نفهم من المعية إلا المخالطة أو المصاحبة في المكان!! والرد عليهم من وجوه:

منها: أن ظاهرها ليس كما ذكرتم؛ إذ لو كان الظاهر كما ذكرتم؛ لكان في الآية تناقض: أن يكون مستويًا علىٰ العرش، وهو مع كل إنسان في أي مكان! **والتناقض في كلام الله تعالىٰ مستحيل**.



(١) انظر (٢٦٤)، (١/ ٤٠٨).

قاعدة رقم (٣٦)

الإكراه يقتضي العفو إذا كانت المسألة شخصية[١].

إيضاح:

محنة القول بخلق القرآن: هو أن المأمون عفا الله عنا وعنه أجبر الناس علىٰ أن يقولوا بخلق القرآن، حتىٰ إنه صار يمتحن العلماء ويقتلهم إذا لم يجيبوا، وأكثر العلماء رأوا أنهم في فسحة من الأمر، وصاروا يتأولون:

إما بأن الحال حال إكراه، والمكره إذا قال الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان؛ فإنه معفو عنه.

وإما بتنزيل اللفظ علىٰ غير ظاهره؛ يتأولون، فيقولون مثلًا: القرآن والتوراة والإنجيل والزبور؛ هذه مخلوقة، وهو يتأول أصابعه.

أما الإمام أحمد ومحمد بن نوح رحمهما؛ فأبيا ذلك، وقالا: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، ورأيا أن الإكراه في هذا المقام لا يُسوِّغ لهما أن يقولا خلاف الحق؛ لأن المقام مقام جهاد، **والإكراه يقتضي العفو إذا كانت المسألة شخصية**؛ بمعنىٰ أن تكون علىٰ

(١) انظر (٢٧٥)، (١/ ٤٢٥).

الشخص نفسه، أما إذا كانت المسألة لحفظ شريعة الله؛ فالواجب أن يتبرع الإنسان برقبته لحفظ شريعة الله عَزَّوَجَلَّ.

لو قال الإمام أحمد في ذلك الوقت: إن القرآن مخلوق، ولو بتأويل أو لدفع الإكراه؛ لقال الناس كلهم: القرآن مخلوق! وحينئذ يتغير المجتمع الإسلامي من أجل دفع الإكراه، لكنه صمم، فصارت العاقبة له، ولله الحمد.



قاعدة رقم (٣٧)

ما كان أسهل من أقوال النحويين؛ فهو المتبع، حيث لا مانع شرعًا من ذلك[(١)].

إيضاح:

قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

﴿أَحَدٌ﴾: هذه اسم، و﴿وَإِنْ﴾: أداة الشرط، والاسم إذا ولي أداة الشرط؛ فقد ولي أداة لا يليها إلا الفعل، فاختلف النحويون في هذا:

فقال بعضهم: إنه فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وعليه يكون ﴿أَحَدٌ﴾ فاعل لفعل محذوف، والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين؛ فأجره، ومثلها: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۝١﴾ [انشقاق: ١] فـ ﴿السَّمَاءُ﴾ فاعل لفعل محذوف، والتقدير: إذا انشقت السماء.

القول الثاني: وهو قول الكوفيين وهم في الغالب أسهل من البصريين: أن ﴿أَحَدٌ﴾ فاعل مقدم، والفعل (استجار) مؤخر، ولا حاجة للتقدير.

---

(١) انظر (٢٧٦)، (١/ ٤٢٦).

القول الثالث: أن ورود الأسماء بعد أدوات الشرط في القرآن كثيرًا يدل علىٰ عدم امتناعه، وعلىٰ هذا القول يكون الاسم الواقع بعد أداة الشرط مبتدأ إذا كان مرفوعا، فيكون ﴿أَحَدٌ﴾: مبتدأ، و﴿ٱسْتَجَارَكَ﴾: خبر المبتدأ.

والقاعدة عندي **أن ما كان أسهل من أقوال النحويين؛ فهو المتبع،** حيث لا مانع شرعًا من ذلك.



قاعدة رقم (٣٨)

آمن تهتد[(١)].

إيضاح:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١٠٤ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٤ - ١٠٥].

ومعنىٰ هذه الآية: أن الذين لا يؤمنون بآيات الله لا يهديهم الله ولا ينتفعون بآياته، والعياذ بالله؛ فالهداية مسدودة عليهم.

وهذه الحقيقة فيها فائدة كبيرة، وهي: أن من لم يؤمن بآيات الله لا يهديه الله، ومفهوم المخالفة فيها: أن من آمن بآيات الله؛ هداه الله.

مثال ذلك: أننا نجد من لم يؤمن بالآيات؛ لم يهتد لبيان وجهها؛ مثل قول بعضهم: كيف ينزل الله إلىٰ السماء الدنيا وهو في العلو؟!

فنقول: آمن تهتد! فإذا آمنت بأنه ينزل حقيقة علمت أن هذا ليس بمستحيل؛ لأنه في جانب الله عَزَّوَجَلَّ، ولا يماثله شيء.

---

(١) انظر (٢٩٠)، (١/ ٤٤٧).

ونجد من يقول في قوله تعالىٰ: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [الكهف: ٧٧]، كيف يريد الجدار؟

فنقول: آمن بأن الجدار يريد، يتبين لك أن هذا ليس بغريب.

وهذه قاعدة ينبغي أن تكون أساسية عندك، وهي: **آمن تهتد!**

والذين لا يؤمنون بآيات الله لا يهديهم الله، ويبقىٰ القرآن عليهم عمىٰ -والعياذ بالله- ولا يستطيعون الاهتداء به، نسأل الله لنا ولكم الهداية.



قاعدة رقم (٣٩)

كل دليل من الكتاب والسنة الصحيحة يُستدل به علىٰ باطل أو نفي حق، فسيكون دليلًا علىٰ من أورده، لا دليلًا له[١].

إيضاح:

مما يقال لمن أنكر الرؤية: أن استحالة رؤية الله في الآخرة عند المنكرين لها مبنية علىٰ أن إثباتها يتضمن نقصًا في حق الله تعالىٰ، كما يعللون نفيهم بذلك، وحينئذ يكون سؤال موسىٰ لربه الرؤية دائرًا بين الجهل بما يجب لله ويستحيل في حقه، أو الاعتداء في دعائه حين طلب من الله ما لا يليق به، إن كان عالمًا بأن ذلك مستحيل في حق الله، وحينئذ يكون هؤلاء النفاة أعلم من موسىٰ فيما يجب لله تعالىٰ ويستحيل في حقه، وهذا غاية الضلال.

وبهذا الوجه يتبين أن في الآية دليلًا عليهم، لا دليلًا لهم.

وهكذا **كل دليل من الكتاب والسنة الصحيحة يستدل به علىٰ باطل أو نفي حق، فسيكون دليلًا علىٰ من أورده، لا دليلًا له.**



(١) انظر (٢٩٦)، (١/ ٤٥٧).



قاعدة رقم (٤٠)

نفي الأخص يدل علىٰ وجود الأعم(١).

وهذه قاعدة مشهورة ذكرها جمع من العلماء.

إيضاح:

الدليل الثاني لنفاة رؤية الله تعالىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

والرد عليهم:

أن الآية فيها نفي الإدراك، والرؤية لا تستلزم الإدراك؛ ألا ترىٰ أن الرجل يرىٰ الشمس ولا يحيط بها إدراكًا؟!

فإذا أثبتنا أن الله تعالىٰ يُرىٰ؛ لم يلزم أن يكون يدرك بهذه الرؤية؛ لأن الإدراك أخص من مطلق الرؤية.

ولهذا نقول: إن نفي الإدراك يدل علىٰ وجوه أصل الرؤية؛ لأن **نفي الأخص يدل علىٰ وجود الأعم**، ولو كان الأعم منتفيًا لوجب نفيه، وقيل: لا تراه الأبصار؛ لأن نفيه يقتضي نفي الأخص، ولا عكس،

---

(١) انظر (٢٩٧)، (١/ ٤٥٧).

ولأنه لو كان الأعم منتفيًا لكان نفي الأخص إيهامًا وتلبيسًا ينزه عنه كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

وعلىٰ هذا يكون في الآية دليل عليهم لا دليل لهم.





قاعدة رقم (٤١)

كل شيء كان الضمير يعود فيه إلىٰ الله؛ فهو ينسب إليه حقيقة[١].

إيضاح:

قوله: «ينزل ربنا إلىٰ السماء الدنيا»: نزوله تعالىٰ حقيقي؛ لأنه كما مر علينا من قبل: **أن كل شيء كان الضمير يعود فيه إلىٰ الله؛ فهو ينسب إليه حقيقة.**



(١) انظر (٣٠٥)، (٢/ ١٣).

قاعدة رقم (٤٢)

الفاسق لا يجوز لنا أن نكرهه كرهًا مطلقًا، ولا أن نحبه حبًا مطلقًا، بل نحبه علىٰ ما معه من الإيمان، ونكرهه علىٰ ما معه من المعصية[١].

إيضاح:

وأما أهل السنة والجماعة؛ فكانوا وسطًا بين هذه الطوائف؛ فقالوا: نسمي المؤمن الذي يفعل الكبيرة مؤمنًا ناقص الإيمان، أو نقول: مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، وهذا هو العدل؛ فلا يعطىٰ الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم.

ويترتب علىٰ هذا: أن **الفاسق لا يجوز لنا أن نكرهه كرهًا مطلقًا، ولا أن نحبه حبًا مطلقًا، بل نحبه علىٰ ما معه من الإيمان، ونكرهه علىٰ ما معه من المعصية.**



(١) انظر (٣٤٣)، (٢/ ٧٣-٧٤).

 قاعدة رقم (٤٣)

الأصل أن كل شيء أضافه الله إلىٰ نفسه؛ فهو له نفسه[(١)].

إيضاح:

سؤال: هل يصح أن نقول: هو معنا بذاته؟

الجواب: هذا اللفظ يجب أن يُبعد عنه؛ لأنه يوهم معنىٰ فاسدًا يحتج به من يقول بالحلول، ولا حاجة إليه؛ لأن **الأصل: أن كل شيء أضافه الله إلىٰ نفسه؛ فهو له نفسه**؛ ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]؛ هل يحتاج أن نقول: جاء بذاته؟! وإلىٰ قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ينزل ربنا إلىٰ السماء الدنيا**»، هل يحتاج أن نقول: ينزل بذاته؟! إننا لا نحتاج إلىٰ ذلك؛ اللهم إلا في مجادلة من يدعي أنه جاء أمره أو ينزل أمره، لرد تحريفه.



---

(١) انظر (٣٥٠)، (٢/ ٨٣).

قاعدة رقم (٤٤)

أن الأمور الغيبية يجب علينا أن نؤمن بها ونصدق دون أن نقول: كيف؟! ولم؟![(١)].

قاعدة رقم (٤٥)

وعبر عنها أيضًا بلفظ:

الواجب علىٰ الإنسان نحو الأمور الغيبية: أن يؤمن بها علىٰ ما جاءت دون أن يرجع إلىٰ شيء سوىٰ النصوص[(٢)].

إيضاح:

فإن قلت: كيف يكون ذلك وهم في مكان واحد؟ يعني يختلفون في مقدار العرق يوم القيامة وهم في مكان واحد؟

فالجواب: أننا أصَّلنا قاعدة يجب الرجوع إليها، وهي: **أن الأمور الغيبية يجب علينا أن نؤمن بها ونصدق، دون أن نقول: كيف؟! ولم؟!** لأنها شيء وراء عقولنا، ولا يمكن أن ندركها أو نحيط بها.

---

(١) انظر (٣٨٦)، (٢/ ١٣٧).

(٢) انظر (٤٩)، (١/ ٧٤).

أرأيت لو أن رجلين دفنا في قبر واحد: أحدهما مؤمن، والثاني: كافر؛ فإنه ينال المؤمن من النعيم ما يستحق، وينال الكافر من العذاب ما يستحق، وهما في قبر واحد، وهكذا نقول في العرق يوم القيامة.

وقال أيضًا:

أن صفات الله عَزَّوَجَلَّ من الأمور الغيبية، والواجب علىٰ الإنسان نحو الأمور الغيبية: **أن يؤمن بها علىٰ ما جاءت دون أن يرجع إلىٰ شيء سوىٰ النصوص**.



قاعدة رقم (٤٦)

الأصل في الكلمات الواردة في الكتاب والسنة حملها علىٰ المعهود المعروف؛ إلا إذا قام دليل علىٰ أنها خلاف ذلك[١].

إيضاح:

وقوله: «تنصب الموازين»: ظاهره أنها موازين حسية، وأن الوزن يكون علىٰ حسب المعهود بالراجح والمرجوح، وذلك لأن **الأصل في الكلمات الواردة في الكتاب والسنة حملها علىٰ المعهود المعروف؛ إلا إذا قام دليل علىٰ أنها خلاف ذلك**، والمعهود المعروف عند المخاطبين منذ نزول القرآن الكريم إلىٰ اليوم أن الميزان حسي، وأن هناك راجحًا ومرجوحًا.



(١) انظر (٣٨٨)، (٢/ ١٣٩).

قاعدة رقم (٤٧)



كلما جاءت (من)؛ فإنه يجوز أن تعيد الضمير إليها بالإفراد أو بالجمع(١).

إيضاح:

وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُۥ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨]: فيه إشكال من جهة العربية؛ فإن ﴿مَوَازِينُهُۥ﴾ الضمير فيه مفرد، و﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ الضمير فيه جمع!!

وجوابه: أن (من) الشرطية صالحة للإفراد والجمع؛ فباعتبار اللفظ يعود الضمير إليها مفردًا، وباعتبار المعنىٰ يعود الضمير إليها جمعًا.

وكلما جاءت (من)؛ فإنه يجوز أن تعيد الضمير إليها بالإفراد أو بالجمع، وهذا كثير في القرآن؛ قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَـٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴿١١﴾﴾ [الطلاق: ١١]؛ فتجد الآية الكريمة فيها مراعاة اللفظ ثم المعنىٰ ثم اللفظ.



---

(١) انظر (٣٩١)، (٢/ ١٤٤).

قاعدة رقم (٤٨)

أمور الآخرة لا تقاس بأمور الدنيا[١].

إيضاح:

قوله: «والصراط منصوب علىٰ متن جهنم، وهو الجسر الذي بين الجنة والنار».

وقد اختلف العلماء في كيفيته:

- فمنهم من قال: طريق واسع يمر الناس عليه علىٰ قدر أعمالهم؛ لأن كلمة الصراط مدلولها اللغوي هو هذا؛ ولأن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر بأنه دحض ومزلة، والدحض والمزلة لا يكونان إلا في طريق واسع، أما الضيق؛ فلا يكون دحضًا ومزلة.

ومن العلماء من قال: بل هو صراط دقيق جدًا؛ كما جاء في حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه مسلم بلاغًا؛ أنه أدق من الشعر، وأحد من السيف.

علىٰ هذا يرد سؤال: وهو: كيف يمكن العبور علىٰ طريق كهذا؟

---

(١) انظر (٤٠١)، (٢/ ١٦١).

والجواب: أن **أمور الآخرة لا تقاس بأمور الدنيا**؛ فالله تعالىٰ علىٰ كل شيء قدير، ولا ندري؛ كيف يعبرون؟! هل يجتمعون جميعًا في هذا الطريق أو واحدًا بعد واحد؟

وهذه المسألة لا يكاد الإنسان يجزم بأحد القولين؛ لأن كليهما له وجهة قوية.



قاعدة رقم (٤٩)

الدليل يتقدم المدلول[١].

إيضاح:

وأما الدليل العقلي علىٰ بطلان احتجاج العاصي بالقدر علىٰ معصية الله أن نقول له: ما الذي أعلمك بأن الله قدَّر لك أن تعصيه قبل أن تعصيه؟ فنحن جميعًا لا نعلم ما قدر الله إلا بعد أن يقع، أما قبل أن يقع؛ فلا ندري ماذا يراد بنا؛ فنقول للعاصي: هل عندك علم قبل أن تمارس المعصية أن الله قدر لك المعصية؟ سيقول: لا، فنقول: إذًا؛ لماذا لم تقدر أن الله قدر لك الطاعة وتطع الله؛ فالباب أمامك مفتوح؛ فلماذا لم تدخل من الباب الذي تراه مصلحة لك؛ لأنك لا تعلم ما قدر لك.

واحتجاج الإنسان بحجة علىٰ أمر فعله قبل أن تتقدم حجته علىٰ فعله احتجاج باطل؛ لأن الحجة لا بد أن تكون طريقا يمشي به الإنسان؛ إذ إن **الدليل يتقدم المدلول**.



(١) انظر (٤٤٥)، (٢/ ٢٢٧).

 قاعدة رقم (٥٠)

الترتيب في الأفضلية لا يعني أن من فَضَل غيرَه؛ فإنه يفضله في كل شيء[(١)].

إيضاح:

فيجب علينا أن نعتقد بأن الخليفة بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، وأنهم في أحقية الخلافة علىٰ هذا الترتيب ..... ثم قال: وأعلم أن **الترتيب في الأفضلية علىٰ ما سبق لا يعني أن من فَضَل غيره؛ فإنه يفضله في كل شيء**، بل قد يكون للمفضول فضيلة لم يشاركه فيها أحد، وتميز أحد هؤلاء الأربعة أو غيرهم بميزة يفضُل بها غيره لا يدل علىٰ الأفضلية المطلقة؛ فيجب التفريق بين الإطلاق والتقييد.



(١) انظر (٤٧٤)، (٢/ ٢٧٣).

قاعدة رقم (٥١)

عند التفصيل يحصل التحصيل[(١)].

إيضاح:

وظاهر كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هاتين الزوجين خديجة وعائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في منزلة واحدة؛ لأنه قال: «خصوصًا خديجة... والصديقة»، ولم يقل: ثم الصديقة.

والعلماء اختلفوا في هذه المسألة:

فقال بعض العلماء: خديجة أفضل؛ لأن لها مزايا لم تلحقها عائشة فيها.

وقال بعض العلماء: بل عائشة أفضل؛ لهذا الحديث: «فضل عائشة علىٰ النساء كفضل الثريد علىٰ سائر الطعام»، ولأن لها مزايا لم تلحقها خديجة فيها.

وفصَّل بعض أهل العلم؛ فقال: إن لكل منهما مزية لم تلحقها الأخرىٰ فيها؛ ففي أول الرسالة لا شك أن المزايا التي حصلت عليها خديجة لم تلحقها فيها عائشة، ولا يمكن أن تساويها، وبعد ذلك، وبعد موت الرسول صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حصل من عائشة من نشر العلم ونشر

---

(١) انظر (٤٨١)، (٢/ ٢٨٢).

السنة وهداية الأمة ما لم يحصل لخديجة؛ فلا يصح أن تفضل إحداهما علىٰ الأخرىٰ تفضيلًا مطلقًا، بل نقول: هذه أفضل من وجه، وهذه أفضل من وجه، ونكون قد سلكنا مسلك العدل؛ فلم نهدر ما لهذه من المزية، ولا ما لهذه من المزية، **وعند التفصيل يحصل التحصيل**.



قاعدة رقم (٥٢)

من كان مؤمنًا تقيًا؛ كان لله وليًا[١].

إيضاح:

من هم الأولياء؟

والجواب: أن الله بينهم بقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ [يونس: ٦٢- ٦٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**من كان مؤمنًا تقيًا؛ كان لله وليًا**».

ليست الولاية بالدعوىٰ والتمني، الولاية إنما هي بالإيمان والتقوىٰ؛ فلو رأينا رجلًا يقول: إنه ولي! ولكنه غير متق لله تعالىٰ؛ فقوله مردود عليه.



(١) انظر (٤٩٠)، (٢/ ٢٩٧).

قاعدة رقم (٥٣)

كل كرامة لولي؛ فهي آية للنبي الذي اتبعه[١].

قاعدة رقم (٥٤)

ما من آية لنبي من الأنبياء السابقين؛ إلا ولرسول الله ﷺ مثلها[٢].

إيضاح:

قال العلماء: **كل كرامة لولي؛ فهي آية للنبي الذي اتبعه**؛ لأن الكرامة شهادة من الله عَزَّوَجَلَّ أن طريق هذا الولي طريق صحيح.

وعلىٰ هذا؛ ما جرىٰ من الكرامات للأولياء من هذه الأمة؛ فإنها آيات لرسول الله ﷺ.

ولهذا قال بعض العلماء: **ما من آية لنبي من الأنبياء السابقين؛ إلا ولرسول الله ﷺ مثلها.**

فأورد عليهم أن الرسول ﷺ لم يُلق في النار فيخرج حيًا؛ كما حصل ذلك لإبراهيم.

---

(١) انظر (٤٩٢)، (٢/ ٣٠٠).

(٢) انظر (٤٩٢)، (٢/ ٣٠٠-٣٠١).

فأجيب بأنه جرىٰ ذلك لأتباع الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ كما ذكره المؤرخون عن أبي مسلم الخولاني، وإذا أكرم أتباع الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بجنس هذا الأمر الخارق للعادة؛ دل علىٰ أن دين النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حق؛ لأنه مؤيد بجنس هذه الآية التي حصلت لإبراهيم.

وأورد عليهم أن البحر لم يُفلق للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد فلق لموسىٰ!

فأجيب بأنه حصل لهذه الأمة فيما يتعلق في البحر شيء أعظم مما حصل لموسىٰ، وهو المشي علىٰ الماء؛ كما في قصة العلاء بن الحضرمي؛ حيث مشوا علىٰ ظهر الماء، وهذا أعظم مما حصل لموسىٰ؛ لأن موسىٰ مشىٰ علىٰ أرض يابسة.

وأورد عليهم أن من آيات عيسىٰ إحياء الموتىٰ، ولم يقع ذلك لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأجيب بأنه وقع لأتباع الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ كما في قصة الرجل الذي مات حماره في أثناء الطريق، فدعا الله تعالىٰ أن يحييه، فأحياه الله تعالىٰ.

وأورد عليهم إبراء الأكمه والأبرص.

فأجيب بأنه حصل من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن قتادة بن النعمان لما جرح في أحد؛ ندرت عينه حتىٰ صارت علىٰ خده، فجاء النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

فأخذها بيده، ووضعها في مكانها، فصارت أحسن عينيه، فهذه من أعظم الآيات.

فالآيات التي كانت للأنبياء السابقين كان من جنسها للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو لأمته، ومن أراد المزيد من ذلك؛ فليرجع إلىٰ كتاب «البداية والنهاية في التاريخ» لابن كثير.



قاعدة رقم (٥٥)

لا إجماع مع وجود خلاف سابق، ولا عبرة بخلاف بعد تحقق الإجماع[(١)].

إيضاح:

فشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كأنه يقول: من ادعىٰ الإجماع بعد السلف الصالح، وهم القرون الثلاثة، فإنه لا يصح دعواه الإجماع؛ لأن الإجماع الذي ينضبط: ما كان عليه السلف الصالح، وهل يمكن أن يوجد إجماع بعد الخلاف؟ فنقول: **لا إجماع مع وجود خلاف سابق، ولا عبرة بخلاف بعد تحقق الإجماع**.



(١) انظر (٥١٠)، (٢/٣٢٨).

الخاتمة

وبهذه القاعدة الخامسة والخمسين ننتهي من سرد وإيضاح ما وجدته في كتاب «شرح العقيدة الواسطية» للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، جمعتها بحسب الجهد، وقد يجد القارئ للكتاب غيرها، والقصد الدلالة علىٰ مثل هذه الفوائد.

أسأل الله تعالىٰ أن يغفر لنا الزلل، ويصلح لنا العمل، والحمد لله رب العالمين.



فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**



الصف والإخراج
رضاء أبو عبدالملك
الجوال/ ٠٥٠١٤٩٣١٣٢